

تحليل الأداء الكلي لمؤشرات ميزانية المملكة
للعام المالي 2023م

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

المحتويات

- 1..... مقدمة
- 2..... القسم الأول : الآفاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2023م
- 5..... القسم الثاني : التطورات الاقتصادية
- 7..... القسم الثالث : النتائج الفعلية للسنة المالية 1443 / 1444 هـ (2022م)

إخلاء مسؤولية

- 9..... القسم الثامن: التقرير الميزانية عن غرفة الشرقية في السنة المالية المقابلة 1444/1445 هـ (2023م) لقطاع الأعمال والمباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،
- 14..... **خاتمة** وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي 1445/1444 هـ

يسرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام 1444/1443 هـ (2022 م) واستعراض

أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد 1445/1444 هـ،

(2023 م) وتطورات الاقتصاد الوطني.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

القسم الأول

الافاق المستقبلية لميزانية المملكة للعام 2023م

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للسنة المالية 1444/1445 هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بتحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030، وتعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في المملكة.
- وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد، فيما يلي أبرز الدلالات والإشارات التي تم استخلاصها من مؤشرات ميزانية المملكة للسنة المالية 1444/1445 هـ:

(1) تطورات إيجابية على الصعيدين الاقتصادي والمالي

- لقد حقق الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والمالي خلال العام 2022م متجاوزاً التوقعات السابقة المحلية والدولية لأداء اقتصاد المملكة، وذلك على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم، وحالة عدم التيقن الناتجة عن التوترات الجيوسياسية وكذلك استمرار تحديات سلاسل الإمداد وتشدد البنوك المركزية في تطبيق السياسة النقدية، ويشار هنا إلى أن السياسات التي نفذتها الحكومة بشكل استباقي قد ساهمت في الحد من تأثير هذه التحديات على اقتصاد المملكة.
- وفي هذا السياق، نجد أن الأداء الاقتصادي الإيجابي والإصلاحات المالية التي تمت في المملكة منذ بدء تطبيق الرؤية 2030، قد انعكست على المؤشرات المالية، والذي أتاح مساحة مالية إضافية مكنت الحكومة من الإنفاق على البرامج والمشاريع والاستراتيجيات المرتبطة برؤية المملكة 2030، والتي بدورها تزيد من سرعة تحقيق عوائد اقتصادية ومكاسب اجتماعية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

(2) ميزانية داعمة لاستمرار الاستدامة المالية

أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المصممة في التقرير

- تعد الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م داعمة لاستمرار الاستدامة المالية واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الهادفة التي انتهجتها الحكومة والتي تهدف إلى تقوية الموقف المالي للمملكة وتعزيز مرونة الاقتصاد ومواكبته للمتغيرات العالمية .
- كما تسعى الحكومة إلى مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع والاستراتيجيات الداعمة للنمو وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق التنمية الشاملة في المملكة.
- تشير البيانات الإحصائية إلى أن اقتصاد المملكة يشهد تنامياً في دور الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص على المدى المتوسط والبعيد. ومن هذه الممكنات المساهمة الفعالة التي يقوم بها كل من صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الوطني، في هذا الإطار.

(3): تطوير الصناعة وتنفيذ مشاريع ومبادرات أخرى

- يتوقع أن يساهم برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب) والاستراتيجية الوطنية للصناعة في تحقيق قيمة مضافة أعلى في الاقتصاد، إضافة إلى الدور المهم للاستراتيجية الوطنية للاستثمار في تحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات للمملكة، حيث تهدف هذه البرامج إلى تعزيز أداء القطاع الخاص إضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي مما ينعكس إيجابياً على أداء المالية العامة.
- ونشير هنا إلى أن الحكومة تواصل جهودها في تنفيذ المشاريع الكبرى والمبادرات المعلنة سابقاً مثل برنامج التحول الوطني وتطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وجودة الحياة وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، ومبادرة السعودية الخضراء، وغيرها من البرامج والمبادرات.

(4): نمو مستمر في الناتج المحلي الحقيقي

- أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية العام 2022م حتى نهاية الربع الثالث نمواً بنسبة 10.2%، حيث أن الأنشطة النفطية قد شهدت نمواً بمعدل 19.0% نتيجة لارتفاع إنتاج النفط حتى الربع الثالث من العام الحالي التزاماً باتفاقية أوبك+، كما شهدت الأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 5.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهذا ويعزى إلى استمرار الجهود الحكومية الهادفة إلى رفع كفاءة الاقتصاد المحلي وتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية في المملكة.
- تشير التقديرات الأولية لعام 2022م إلى تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بالتقديرات السابقة، حيث توقعت هذه التقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تصل لـ 8.5% مدفوعاً بالنمو في الناتج المحلي للأنشطة النفطية والنمو في الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية والذي من المتوقع أن يسجل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية خلال العام الجاري. هذا ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 2.6% بنهاية عام 2022م.
- تشير التقديرات الأولية لعام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 3.1% مدعوماً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، وذلك التطور يعد انعكاساً للجهود والمبادرات الحكومية الممكنة للقطاع الخاص ليكون هو المحرك الرئيسي في النمو الاقتصادي في المملكة.

(5): ثلاث سيناريوهات للإيرادات

- تشير التوقعات أن إجمالي الإيرادات في عام 2023م قد تصل لحوالي 1,130 مليار ريال وصولاً إلى 1,205 مليار ريال في عام 2025م، وتتسم هذه التوقعات بالتحفظ بما يتماشى مع التوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية، وذلك تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي. في ضوء التطورات التي تشهدها الساحتين العالمية والمحلية، وفي هذا السياق، فقد أعدت ثلاث سيناريوهات للإيرادات لعام 2023م، أولاً: السيناريو الأساسي وهو المستخدم في تقديرات الإيرادات في الميزانية والتي تبلغ حوالي 1,130 مليار ريال أخذاً بعين الاعتبار التطورات المحلية والعالمية. السيناريو الثاني يأخذ بعين الاعتبار تحقيق إيرادات بمستويات أقل من السيناريو الأساسي تقدر بحوالي 1,029 مليار ريال، أما السيناريو الثالث فيأخذ بالاعتبار تحقيق إيرادات بمستويات أعلى من السيناريو الأساسي تصل حوالي 1,292 مليار ريال، ونشير هنا أن التخطيط المالي للميزانية مستعد للتعامل مع أي من هذه السيناريوهات خاصة مع وجود مرونة في النفقات العامة.

(6): الاستمرار في الإنفاق على المشروعات الاستراتيجية والسيطرة على التضخم

يقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2022 م نحو 1,132 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 9.0% عن المنصرف الفعلي لعام 2021 م وبنحو 18.5% عن الميزانية المعتمدة؛ ويعود هذا الارتفاع إلى احتواء المملكة للتحديات الاقتصادية التي شهدتها العالم بالسيطرة على مستويات التضخم، وتعويض التأخر في تنفيذ بعض المشاريع الاستراتيجية والرأسمالية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، هذا بالإضافة إلى تنفيذ برامج رؤية المملكة 2030 والمشاريع الكبرى ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المرتفع.

نشير هنا إلى نية الحكومة خلال العام القادم والمدى المتوسط مواصلة جهودها في رفع كفاءة الإنفاق وال ضبط المالي واستكمال تنفيذ الاستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام، بهدف تحقيق التنمية الشاملة على المستويين المناطقي والقطاعي في المملكة، والعمل على تطوير القطاعات الواعدة التي تساهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية على المدى المتوسط والطويل، كما ترى الحكومة أهمية توطيد الصناعات العسكرية، مع استمرار المملكة في تنفيذ برامج ومبادرات منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، وبذلك يقدر أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 1,114 مليار ريال لعام 2023 م وصولاً لحوالي 1,134 مليار ريال في عام 2025 م.

(7): نجاح في استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية

على الرغم من تطورات الأحداث الاقتصادية العالمية وما تواجهه مختلف دول العالم من ضغوط تضخمية واضطرابات جيوسياسية، إلا أن الحكومة السعودية نجحت في استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في المملكة، فمن المقدر أن تحقق الميزانية فائضاً بنحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023 م، مع توقع استمرار تحقيق فوائض في الميزانية على المدى المتوسط مما ينسجم مع مستهدفات التخطيط المالي ومؤشرات الاستدامة المالية التي تسعى إليها الحكومة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مبالغ الفوائض المتحققة في الميزانية ستوجه لتعزيز الاحتياطات الحكومية ودعم الصناديق الوطنية والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام حسب ظروف السوق.

من مستهدفات ميزانية العام 2023 م الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، حيث تهدف السياسة المالية المطبقة في المملكة إلى تعزيز الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي عن طريق تخصيص جزء من الفوائض المتوقع تحقيقها ليصل بذلك إلى نحو 399 مليار ريال في نهاية العام 2023 م.

نلتصق باستخدام هذا التقييم ويحق للعرفه تعديل هذا التقرير او حذفه دون إشعار مسبق.

القسم الثاني

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

معدل نمو الاقتصاد العالمي،
خلال عامي (2021-2022م)
(%)

| معدل النمو | 2021م | 2022م |
|--------------------------------|-------|-------|
| الاقتصاد العالمي | 6.0 | 3.2 |
| الدول المتقدمة | 5.2 | 2.4 |
| الأسواق الصاعدة والدول النامية | 6.6 | 3.7 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 5.7 | 1.6 |
| الصين | 8.1 | 3.2 |
| اليابان | 1.7 | 1.7 |
| منطقة اليورو | 5.2 | 3.1 |

لقد واجه الاقتصاد العالمي العديد من التحديات خلال العام الحالي 2022م بعد تعافٍ مبدئي في عام 2021م. فقد دخل النمو الاقتصادي العالمي في حالة من عدم اليقين في ظل وجود مخاطر متزايدة بما في ذلك التحديات الجيوسياسية التي ساهمت في تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، وارتفاع معدلات التضخم وخصوصاً أسعار الغذاء والطاقة إلى مستويات غير مسبوقة، وما صاحبها من تشديد البنوك المركزية في تطبيق إخلاء مسؤولية

السياسة النقدية، فقد دفعت هذه العوامل بمجموعها أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإباحة ما تتضمنه من معال

العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى خفض التقييمات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة

توقعات نمو الاقتصاد العالمي وتلعب في الحد من النمو الاقتصادي والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،

وتشويق غرفة الشرقية لتسويق التكوين المعرفي في التقرير كإضافة موجزة ودقيقة قد ولي أيها القارئ أي القارئ إلى 2.9 % عام

الاقتصاد العالمي طمأنات أكثر في 2022م، إلى ذلك، صرح أخصو في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي في 2022م، في 3.0% عام 2023م، وتوقع تقرير منظمة التعاون

1.1% للعام 2023م، وهذا يعكس إلى حد كبير المساعي

المتواصلة للحكومات لتقليص التوسع في السياسة المالية

العامة والنقدية الذي كان سائداً خلال فترة جائحة كورونا،

وكذلك بهدف مجابهة التضخم المرتفع.

2. الاقتصاد المحلي :

لقد سجل اقتصاد المملكة منذ مطلع عام 2022م حتى نهاية الربع الثالث نموًا إيجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 10.2% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مدفوعاً بنمو كل من الأنشطة النفطية وغير النفطية والأنشطة الحكومية، حيث سجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية نموًا بمعدل 5.8%، كما حقق الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية معدلات نمو مرتفعة بلغت 19.0% خلال الفترة نفسها من العام الحالي.

تشير البيانات الفعلية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2022م بمعدل نمو بلغ 3.7% واستمر في تصاعده خلال الربع الثاني بنمو بلغ 8.2% وهذا يعكس التطورات الإيجابية في أداء الأنشطة غير النفطية

أخلاء مسئولية حيث سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للاتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً والفنادق نموًا بلغ نحو 16.4% للربع الثاني من العام للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة 2022م، بينما سجل نشاط الصناعات التحويلية ما عدا الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، تكرير الزيت نموًا بمعدل يصل لنحو 12.1%، كما سجل

وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات نشاط والتشديد والبناء نموًا بلغ حوالي 8.8%، ويذية نشاط النقل أو تعديلات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة

النفدية من 36% في عام 2019م إلى 70% بحلول للفترة نفسها من العام الجاري من جهة أخرى حقق الناتج المحلي الإجمالي من 7.8%، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في المحلي ونمو بشكل كبير على ما هو عليه من قبل، ولأن تكون غير الأولى شرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو

مؤشر السحوبات النقدية، والتي انخفضت بنسبة والثاني من العام 2022م، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في مؤشر السحوبات النقدية، والتي انخفضت بنسبة والثاني من العام 2022م، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في

بلغت 20.9% من 2022م، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في مؤشر السحوبات النقدية، والتي انخفضت بنسبة والثاني من العام 2022م، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في

التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بموجب حصص الإنتاج.

تشير التقديرات الأولية إلى استمرار وتيرة النمو الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 8.5% بنهاية عام 2022م، مدفوعاً بالنمو في الناتج المحلي للأنشطة النفطية ومدعوماً بارتفاع في الناتج المحلي للأنشطة غير

النفطية والذي من المتوقع أن يسجل 5.9% في ظل الأداء الإيجابي الملحوظ للمؤشرات الاقتصادية خلال العام الجاري. في حين أنه من المتوقع أن يواصل معدل التضخم الارتفاع ليصل في المتوسط إلى حوالي 2.6% بنهاية العام الحالي، ونشير هنا إلى أن مستويات معدلات التضخم مقبولة ولا تزال أقل من المعدلات المسجلة عالمياً وذلك نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار.

على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في العام الحالي، إلا أن مؤشرات الاستهلاك الرئيسية حققت معدلات نمو إيجابية منذ بداية العام حتى شهر سبتمبر من العام 2022م، حيث سجل مؤشر مبيعات نقاط البيع ومؤشر التجارة الإلكترونية 3 نموًا سنويًا بمعدل 19.3% و 73.0% على التوالي مما يعكس التطور الكبير في المعاملات الإلكترونية، ويعود ذلك إلى برنامج تطوير القطاع المالي الذي يسعى إلى تحسين

البنية التحتية لأنظمة المدفوعات وتعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي، وذلك بتنوع طرق الدفع الإلكتروني بما يتناسب مع حاجات الأفراد والمنشآت التجارية

وهذه السياسات تهدف إلى زيادة حصة المعاملات غير النقدية من 36% في عام 2019م إلى 70% بحلول العام 2025م، وقد انضح ذلك بشكل ملحوظ في

مؤشر السحوبات النقدية، والتي انخفضت بنسبة 5.6% منذ بداية العام الحالي 2022م حتى شهر

سبتمبر، في المقابل حقق مؤشر مدفوعات "سداد" نموًا بلغ 13.1%.

القسم الثالث

النتائج الفعلية للسنة المالية 1443/1444 هـ (2022م)

ميزانية العام المالي الحالي
1444/1443 هـ (2022م)

| التوقعات | الميزانية | البيان (مليار ريال) |
|----------|-----------|------------------------|
| 1,234 | 1,045 | الإيرادات |
| 1,132 | 955 | المصروفات |
| 102 | 90 | الفائض / العجز |

المصدر: وزارة المالية

1. الإيرادات العامة:

في إطار سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها حكومة المملكة تحت مظلة رؤية المملكة 2030، فقد ساهم ذلك في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية، بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية وتحسين إجراءات التحصيل، ومن ثم نمو نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي غير النفطي بشكل ملحوظ. وفي ظل تعافي النشاط الاقتصادي المحلي وتطورات أسواق البترول، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات للمملكة حوالي 1,234 مليار ريال لعام 2022م بارتفاع نسبته 27.8% مقارنة بالعام السابق، يرجع ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية مدفوعة

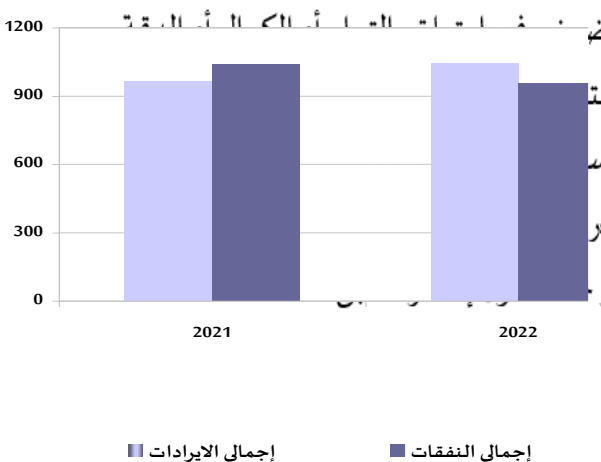
بارتفاع إنتاج النفط من شرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية 2021 و2022م)

للسانن المتاحة من الحيات السمة السعددة والجهات الدو
القانونية و

2. النفقات العامة:

من المتوقع أن يبلغ الإنتاج المحلي للنفقات العامة المالي 2022م في التصور كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقدمات (سعودي)



المصدر: وزارة المالية

أولاً، ارتفاع إنتاج النفط من شرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً
للسانن المتاحة من الحيات السمة السعددة والجهات الدو القانونية و
من المتوقع أن يبلغ الإنتاج المحلي للنفقات العامة المالي 2022م في التصور كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقدمات (سعودي)
132، أو تعويضات لزيادة النفقات العامة المالية 2022م في التصور كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقدمات (سعودي)
الفعاليه للنفقات العامة المالية 2022م في التصور كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقدمات (سعودي)
منظومة البترول والإنتاج المحلي للنفقات العامة المالية 2022م في التصور كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقدمات (سعودي)
الأوضاع الاقتصادية على الترتيبات الأولية التسليم وأقاريره على غير
الاقتصاد المحلي بل من هذا التصور على تخفيفه على أن يكون التقرير أو
أسعار السلع الأساسية والغذائية، فضلاً عن تأثير سلاسل
التوريد العالمية نتيجة تبعات جائحة "كوفيد-19"
والتحديات الجيوسياسية، مع استمرارية الحفاظ على
تقديم الخدمات الرئيسة للمواطنين والمقيمين بالمستوى
المطلوب والدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية.

3. الدين العام:

■ على الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية إلا أن الحكومة ستستمر في الاقتراض بهدف سداد أصل الدين المستحق وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

■ من المتوقع أن تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2022 م نحو 24.9% مقارنة بالمعدل المستهدف في الميزانية لعام 2022 م المقدر بنحو 25.9%؛ مما يعكس الأثر الإيجابي لجهود المملكة لإدارة

الدين العام.
إخلاء مسؤولية

■ أعدد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما يتضمنه من معلومات وبيانات مالية وغير مالية من أجل توفير معلومات دقيقة وشفافة عن الأداء المالي والاقتصادي للمملكة، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض تستهدف الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات المقدمة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من خلال الفترة (2021-2025 م) في بالتمام أو الكمال أو الدقة

استمرار التنوع بين مصادر التمويل الداخلية، مع إصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة وضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، ومراعاة الحفاظ على سيولة السوق المحلي والحد من مخاطر تغير العوائد ومخاطر تقلبات أسعار الصرف.

■ من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في عام 2023 م حوالي 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي، على أن يسد أصل الدين الذي يحل أجل سداده مستقبلاً من خلال الإصدارات السنوية، كما تشير التقديرات إلى توقع استمرار انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج في عامي

2024 م و2025 م. تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني للإتاحة ما يتضمنه من معلومات وبيانات مالية وغير مالية من أجل توفير معلومات دقيقة وشفافة عن الأداء المالي والاقتصادي للمملكة، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض تستهدف الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات المقدمة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من خلال الفترة (2021-2025 م) في بالتمام أو الكمال أو الدقة

| المؤشر | فعلي م2021 | ميزانية م2022 | توقعات م2022 | ميزانية م2023 | تقديرات م2024 | تقديرات م2025 |
|--|---------------|------------------|-----------------|------------------|------------------|------------------|
| الدين (مليار ريال) | 938 | 938 | 985 | 951 | 959 | 962 |
| نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 30 | 25.9 | 24.9 | 24.6 | 24.2 | 22.6 |

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

القسم الرابع

ميزانية السنة المالية القادمة 1444/1445 هـ (2023 م)

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي 1444/1445 هـ

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام
المالي 1444/1445 هـ:

| البيان | القيمة (مليار ريال سعودي) |
|------------------|------------------------------|
| الإيرادات العامة | 1,130 |
| النفقات العامة | 1,114 |
| الفائض / العجز | 16 |

■ قُدِّرَت الإيرادات العامة بمبلغ (1,130) مليار ريال.

■ حُدِّدَت النفقات العامة بمبلغ (1,114) مليار ريال.

■ قُدِّرَ الفائض في الميزانية بمبلغ (16) مليار ريال.

■ تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2023 م

سيبلغ حوالي 1,130 مليار ريال، بانخفاض نسبته 8.4 %

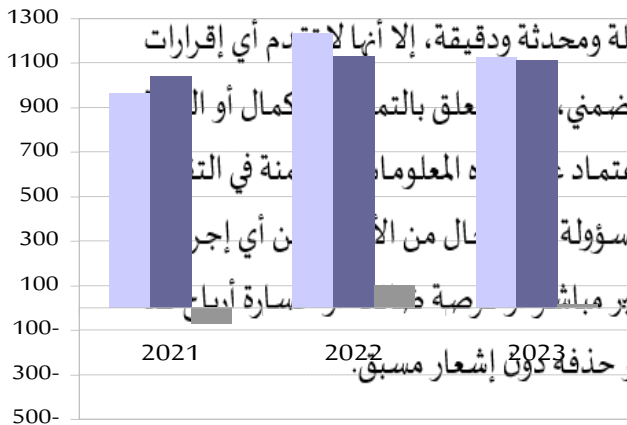
عن المتوقع تحقيقه في عام 2022 م، وذلك بسبب تحفظ

المصدر: وزارة المالية

الحكومة في الفترة من يناير إلى مارس 2023م، حيث إن الإيرادات المتوقعة من معلومات

وغير المالية الحكومية المتوقعة لأي الشهرين التاليين أقل من الأرقام الواردة في التقرير السابق (مليار ريال سعودي)

المحلي الشهرية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن،



وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تتقدم أي إقرارات

من المقدر أن تصل الإيرادات من الضرائب في عام 2023 م

أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني،

إلى حوالي 322 مليار ريال، بنمو بنسبة 2.3 % مقارنة

أو المتوقعة أو الملائمة أو حدائق المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد

بتقديرات عام 2022 م على ذلك نتيجة التحسين في حصة

النشقات الاقتصادية على الأثر الإيجابي للتطوير أو الحصر المباشر أو غير مباشر

الإدارة للأعوام السابقة، هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

■ من المتوقع أن تبلغ إجمالي النفقات لعام 2023 م حوالي

1,114 مليار ريال.

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات الرئيسية
في ميزانية العام المالي 1445/1444 هـ

| معدل التغير (%) | النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية 2023 م (مليار ريال) | النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية 2022 م (مليار ريال) | القطاعات |
|-----------------|--|---|--------------------------------|
| 5.8 | 259 | 245 | القطاع العسكري |
| 3.3- | 189 | 195 | قطاع التعليم |
| 4.5- | 189 | 198 | قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية |
| 0.4- | 165 | 166 | البنود العامة |
| 3.9- | 105 | 110 | قطاع الأمن والمناطق الإدارية |
| 3.7- | 72 | 75 | قطاع الموارد الاقتصادية |
| 3 | 63 | 61 | قطاع الخدمات البلدية |
| 4 | 37 | 36 | قطاع الادارة العامة |
| 26.9- | 34 | 47 | قطاع التجهيزات الأساسية والنقل |
| 1.6- | 1,114 | 1,132 | الإجمالي |

إطلاق منصة موسوعية وموثوقة مرئية "سعودبيديا" والتسويق الدولي لها لنشر المقالات بعدة لغات، توطين أكثر من 11 نشاط ومهنة في عدد من القطاعات لتعزيز نمو سوق العمل المحلي وزيادة فرص العمل للمواطنين، إنشاء منصة موحدة للمسؤولية الاجتماعية وأتمتة ربط مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية بين القطاعات العام والخاص وغير الربحي، وكذلك تدشين 3 مستشفيات حول المملكة بطاقة إجمالية مستهدفة تصل إلى 900 سرير، وغيرها.

■ **البنود العامة:** بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة في ميزانية العام 2023م حوالي 165 مليار ريال، والتي تضمنت النفقات الخاصة بحصة الحكومة في التأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، ومخصص حساب الموازنة، المساهمات في المنظمات الدولية، البرامج والمرافق الحكومية، الإعانات، ومخصص الطوارئ، والقواعد العامة للباحثين طبقاً

■ **قطاع الأمن والمناطق الإدارية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية 2023م نحو 105 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططه للعام 2023م إطلاق البوابة الوطنية لخدمات الأمن السيبراني "حصين" لتقديم أربع خدمات سيبرانية عن طريق أربع منصات للجهات الحكومية في المملكة، تسجيل أكثر من 101 من مقدمي خدمات الأمن السيبراني للجهات التي تقدم خدمات أو حلول أو منتجات الأمن، تحسين الخدمات المقدمة

لمستفيدي منصة أبشر، إطلاق المنصة الوطنية للإنذار المبكر، إطلاق خدمة الجواز الإلكتروني، مع تقديم خدمات الوحدات المتنقلة، والتي تقوم مقام مكاتب الأحوال المدنية، وغيرها.

فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية:

■ **القطاع العسكري:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري في ميزانية 2023م نحو 259 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططه للعام 2023م تطوير نموذج تشغيلي لمراقبة وتطوير المصنعين المحليين في القطاع العسكري، بالإضافة إلى عمل مقارنة معيارية ووضع مؤشرات لمراقبة وقياس الأداء الاستراتيجي للمشتريات العسكرية في المملكة وتأثيرها على الاقتصاد السعودي لدعم القطاع في اتخاذ القرار.

■ **قطاع التعليم:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم حوالي 189 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططه لعام 2023م إنشاء وتشغيل مركز القدرات للثورة الصناعية الرابعة في قطاعات الطاقة والتعددين

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية لإتاحة ما تضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للصناعة والجهات البحثية؛ لتوفير التدريب المتخصص وتقديم الاستشارات، ومختبرات البحث للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، والتطوير والابتكار، مع استحداث أول نظام وطني وتوسيع غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات لتمويل ودعم البحث والابتكار تحت عنوان برنامج أو تعديلات أو ضهانات من أي نوع كان، سواء بشكل التمويل المؤسسي حيث يتم الدعم بناء على أو الموثوقة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير الاستراتيجية والهوية البحثية للجامعات السعودية، يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو إطلاق منصة أدرس في السعودية للتعريف بجهود قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد المملكة في مجال المنح الدراسية وتوحيد عملية القبول تنشأ باستخدام هذا التقرير وبحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق. وتسريع الإجراءات للطلاب غير السعوديين في جميع دول العالم، وغيرها.

■ **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية:** بلغ ما تم تخصيصه للقطاع في ميزانية عام 2023م حوالي 189 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططه للعام

■ **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع في ميزانية 2023 م حوالي 72 مليار ريال، وقد تضمنت المشاريع المخططة للعام توفير 28 ألف فرصة وظيفية للسعوديين في عام 2023 م، من خلال توظيف الوظائف في عقود التشغيل والصيانة وإعداد البرامج التدريبية، التوسع في نطاق التغطية الجغرافية للملحقيات التجارية لتنمية التبادل التجاري، توظيف صناعات نوعية في 10 قطاعات، ومنها صناعة السيارات والصناعات البحرية والصناعات الطبية والدوائية، تسجيل العلامة التجارية ل "صنع في السعودية" في مجلس التعاون الخليجي والدول الإقليمية والإسلامية والعالمية المستهدفة لتعزيز التواجد الدولي، بالإضافة إلى إطلاق المنصة الوطنية للتجارة الإلكترونية من خلال إخلاء مسئولية

بوابة الإلكترونية موحدة تدعم منظومة التجارة أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً

الإلكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة للبيانات المتاحة من الجهاز الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة والثقافة (UNESCO)، وغيرها.

■ **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع

وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات

الخدمات البلدية في ميزانية 2023 م 63 مليار ريال، وقد أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالبنية التحتية، وقنود تضمنت المشاريع

تضمنت المشاريع المخططة للعام استكمال المرحلة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتلال خلل في الخدمات المقدمة للمواطنين في الشرقية لتستفيد من

الثالثة من استراتيجيات تطوير البنية الاستثمارية من يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي سحلية ملق الأوجهها عن نتائج إحصائي أو نشر البوابات

خلال تأسيس 5 شركات جديدة كأذرع استثمارية قرار يتخذ بناء على التقرير أو أية حسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فريضة ضائعة أو حسارة أرباح قد

للأمانات، بهدف تعزيز الاستفادة من الأصول البلدية، هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق، ورفع نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في

تنتج باستخدام هذا التقرير وتحقق الغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق، ورفع نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في

لتحسين جودة الخدمات المقدمة، والانتهاء من إعداد وتطوير المخطط الاستراتيجي الشامل لمسارات الأودية

والسيول داخل النطاقات العمرانية بجميع مدن ومحافظات المملكة، وغيرها.

والسيول داخل النطاقات العمرانية بجميع مدن ومحافظات المملكة، وغيرها.

والسيول داخل النطاقات العمرانية بجميع مدن ومحافظات المملكة، وغيرها.

■ **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لهذا القطاع

في ميزانية 2023 م نحو 37 مليار ريال، وقد تضمنت

المشاريع المخططة للعام تنظيم وإقامة المؤتمر العدلي

السنوي وتدشين منصة "البورصة العقارية" لتداول

الملكيات العقارية وتسجيلها، إطلاق وتفعيل الاعتراض

على المخالفات المرورية في المحاكم، تدشين منصة

التشريعات العدلية، إنشاء 18 مركز في كل من مكة

المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة لتقديم خدمات

ذات جودة لضيوف الرحمن، تأسيس مركز ريادة الأعمال

المتخصص لدعم رواد الأعمال والمشاريع الناشئة في قطاع

الحج والعمرة، تحسين قوة وترتيب الجواز السعودي من

خلال التفاوض مع الدول لإعفاء المواطنين من شرط

الحصول على تأشيرة، بالإضافة إلى ترشح المملكة لعضوية

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم

والثقافة (UNESCO)، وغيرها.

■ **قطاع التحسينات الأساسية والنقل:** تم تخصيص حوالي

34 مليار ريال، فيما يتعلق بالبنية التحتية، وقنود تضمنت المشاريع

اعتلال خلل في الخدمات المقدمة للمواطنين في الشرقية لتستفيد من

مسؤولة في أي سحلية ملق الأوجهها عن نتائج إحصائي أو نشر البوابات

مباشرة أو فريضة ضائعة أو حسارة أرباح قد

المملكة، ورفع نسبة تغطية الألياف الضوئية للمنازل في

جميع مناطق المملكة من 61% إلى 64% كذلك رفع نسبة

تغطية النطاق العريض المحمول (الجيل الرابع) من

97.3% إلى 99% في عام 2023 م مقارنة بعام 2022 م،

ومحافظات المملكة، وغيرها.

أبرز التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي

تتمثل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الاقتصاد السعودي على الصعيدين المحلي والعالمي فيما يلي:

❑ **معدل النمو الاقتصادي والتضخم العالمي:** يواجه الاقتصاد العالمي عددًا من التحديات وسط سلسلة من الأزمات، فما زالت آفاق الاقتصاد العالمي تتسم بالضبابية في ظل تزايد حالة عدم اليقين حول مستقبل التضخم، فضلاً عن تذبذبات أسواق الطاقة، ومدى احتمالية التصعيد في التوترات الجيوسياسية، والتي قد تزيد من حدة الآثار السلبية في إمدادات أسواق السلع الأساسية، وزيادة معدلات التضخم عالمياً بأكثر من المتوقع.

❑ **تقلبات أسواق النفط:** شهدت أسواق البترول في بداية عام 2022م تطورات إيجابية مدفوعة بارتفاع الطلب العالمي بسبب انتعاش الأسواق العالمية وتوقع تحسن الاقتصاد العالمي مع زيادة حركة النقل والسفر في ظل تخفيف القيود المتصلة بجائحة (كوفيد-19)، حيث أدت هذه التطورات إلى تعافي أسواق البترول، والتي انعكس أثرها إيجابياً على أداء

إخلاء مسؤولية الإيرادات النفطية.

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً

❑ **نمو الاقتصاد المحلي غير النفطي الرئيسي للاقتصاد المحلي بالأفاق الاقتصادية والأزمات العالمية التي قد يترتب عليها** الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، تراجع في نمو الأنشطة غير النفطية والتي قد تنعكس سلباً على الخطط الإستثمارية ونشاط القطاع الخاص، إلا أن ولنسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات درجة تأخيرها أو انقضاءها من أي توقع كائن شكوكه مشكوكه عن أو الإقضيها في المصلحة أو أن الكمال أو أن المقابلة في أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير مواجهة الأزمات العالمية بكفاءة خلال الفترات الماضية. يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هي بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن

عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس

مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليهما نعمة الأمن والاستقرار.

وتسعي غرفة الشرقية ان تكون المعلومات الواردة في التقرير دائمة ومحدثة ودقيقة، إذ انها تقدم اي إشارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.